جهاز جديد لرعاية الصناعات الصغيرة

عبدالمنعم سعودى

كتب نبيل صديق:

طالب اتحاد الصناعات المصرية فى مشروع قانون تنمية ورعاية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والذى أعدته لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة برئاسة الدكتور نادر رياض بضرورة إنشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة، وتكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، وعدم إسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعى، نظرا لاختلاف توجهه الاجتماعى أساسا وواجباته وأدواته وخبراته عن تلك التى يفترض أن تتوافر للصندوق الذى سيكلف برعاية وتنمية المشروعات الصغيرة، والذى يجب أن يكون توجهه إنتاجيا فى المقام الأول. وأكد الدكتور نادر رياض على أن التبعية المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء يعطى الصناعات الصغيرة قوة الدفع اللازمة لإرساء دوره فى مواجهة العقبات الإدارية السائدة، أو التى قد تنشأ، فضلا عن أن ذلك يتيح سهولة توظيف الخبرات المناسبة والضرورية فيه، كما يلزم مستوى جيد من الأداء الحكومى وتكون جميع السلطات التنفيذية اللازمة لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة فى يد الجهاز المقترح، وبالتالى فليس ثمة ما يدعو لإسناد بعض منها للهيئة العامة للاستثمار، نظرا لأن توجهها ونظامها يبعدانها عن المجال التخصصى لتنمية الصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة لا تخضع لقانون الاستثمار ولا تنطبق عليها معاييره، فضلا عن تجنب تشتيت المسئولية عن الأداء المرجو نتائجه. ■■

جهاز مستقل لتنمية الصناعات الصغيرة

١٠٪ من المشتريات الحكومية من المشروعات الجديدة

كتب - محمد العزاوى:

طالبت الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية بضرورة انشاء جهاز تنفيذى لتنمية الصناعات الصغيرة بهيئة مستقلة عن جهات التمويل ورأس المال حتى يمكن تحقيق انطلاقه قوية للصناعات الصغيرة خلال المرحلة المقبلة.

محمد ابو العينين

وأكد مجلس ادارة الشعبة فى اجتماعه برئاسة المحاسب محمد أبو العينين ضرورة الدراسة المتانية لمشروع قانون تنمية المنشآت الصغيرة حتى يخرج مواكبا لمتطلبات المرحلة القادمة ويعطى دفعة قوية للنهوض بهذه الصناعات وقال ابو العينين انه يجب أن يعطى مشروع قانون الصناعات الصغيرة صلاحيات للتمويل بعيدا عن الصندوق الاجتماعى.

وطالب الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات وعضو مجلس ادارة الشعبة بضرورة انشاء صندوق للصناعات الصغيرة وأن يخصص نسبة ١٠٪ من قيمة المشتروات الحكومية للصناعات الصغيرة بالاضافة إلى ضرورة اعطاء مزايا واعفاءات ضريبية للمشروعات المتخصصة فى التسويق للصناعات الصغيرة مشيرا الى مشروع القانون الجديد يتضمن اعفاء تاماً من الضريبة لمدة ٣ سنوات من بداية التشغيل للمشروعات الصغيرة كما ان المشروعات القائمة فى السابق من حقها تسجيل نفسها للتمتع بالاعفاء.

وناقش مجلس ادارة الشعبة مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار واشاد بما تضمنته التعديلات الجديدة.

وأضاف أبو العينين ان المشروع تضمن تيسير اجراءات الاستثمار وتنظيم اسلوب التعاقد على المرافق والتصرف فى اراضى الدولة للمستثمرين من الجهات المختصة الى جانب عدم فرض أى اعباء مالية جديدة على المستثمر.

وقال ان المشروع تضمن انه يجوز تحديد رءوس أموال الشركات الخاضعة لاحكامه بأى عملة اجنبية قابلة للتحويل وايجاد آلية سريعة لحسم المنازعات بين المستثمرين والجهات الحكومية.

أضاف اللواء احمد عرفة عضو مجلس ادارة الشعبة ان مشروع قانون تعديلات ضمانات وحوافز الاستثمار يعتبر دليلا ارشاديا للمستثمر حيث يجمع كافة احكام الاستثمار فى مصر دون الحاجة الى تشريعات جديدة أو قرارات.

اتحاد الصناعات: ضرورة إنشاء صندوق مستقل للمشروعات الصغيرة

كتب: ضياء عبدالحميد

أكد الدكتور نادر رياض رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات على أن مشروع قانون الحكومة الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل خطوة هامة نحو رعاية مثل هذه المشروعات إلا أنه لتحقيق الفاعلية المرجوة من هذا القانون فإن ذلك يتطلب خمس نقاط هامة لضمان النجاح منها.. ضرورة إنشاء صندوق جديد مستقل لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته لرئاسة مجلس الوزراء وليس للصندوق الاجتماعى نظرا لاختلاف توجهه وواجباته.. وكذلك إنشاء جهاز تنفيذى ضمن هيكل الصندوق يمتلك السلطات التنفيذية اللازمة لتنمية المشروعات، وليس ثمة ما يدعو لإسناد بعض منها للهيئة العامة للاستثمار.

مجلة أخر ساعة ٢٠٠٤/٣/٣

■ د. نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية أوضح ان دراسة قامت بها اللجنة اوصت بضرورة انشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث تكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء وأنه بالضرورة يجب عدم اسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعي للتنمية بسبب اختلاف توجهه ودوره وأدواته وخبراته تجاه هذه المشروعات.

مع ضرورة انشاء جهاز تنفيذى لتنمية المشروعات الصغيرة ضمن هيكل الصندوق المقترح للمشروعات الصغيرة حتى يكتسب قوة الدفع اللازمة من خلال التبعية المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء والتغلب على العقبات الإدارية السائدة التى قد تنشأ فى أى وقت.

العالم اليوم

جريدة العالم اليوم ٨ /٣/ ٢٠٠٤

د. نادر رياض : مشروع قانون الصناعات الصغيرة خطوة مهمة.. ولكن

مطلوب صندوق للتنمية.. وضريبة موحدة

اكد د. نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية ان مشروع قانون الصناعات الصغيرة المقدم من الحكومة يمثل خطوة مهمة نحو رعاية وتنمية المنشآت الصغيرة وانه بصفة عامة يستجيب للطموحات المعقودة علي هذه المنشآت الا انه لتحقيق الفاعلية المرجوة من هذا القانون ولتاكيد قابليته للتنفيذ بما يحقق الاهداف التي يرمي اليها مشروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات من الاهمية ان يراعي فيه عدد من المباديء الاساسية تشمل انشاء صندوق جديد لتنمية المنشآت الصغيرة تكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء مع عدم اسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعي نظرا لاختلاف توجهه الاجتماعي اساسا وواجباته وادواته وخبراته عن التي يفترض ان تتوافر للصندوق الذي سيكلف برعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والذي يجب ان يكون توجهه انتاجيا في المقام الاول.

وتتضمن المباديء انشاء جهاز تنفيذي لتنمية المنشآت الصغيرة ضمن هيكل الصندوق المقترح وبهذا يكتسب من خلال التبعية المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء قوة الدفع اللازمة لارساء دوره في مواجهة العقبات الادارية السائدة او التي قد تنشأ فضلا عن ان ذلك يتيح سهولة توظيف الخبرات المناسبة والضرورية فيه كما يلزم - تحقيقا لسياسة

د. نادر رياض

الدولة وتوفيرا لمستوي جيد من الاداء الحكومي ان تكون جميع السلطات التنفيذية اللازمة لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة في يد الجهاز المقترح وبالتالي فليس ثمة ما يدعو لاسناد بعض منها للهيئة العامة للاستثمار نظرا لان توجهها ونظامها يبعدانها عن المجال التخصصي لتنمية المنشآت الصغيرة اضافة الي ان المنشآت الصغيرة لا تخضع لقانون الاستثمار ولا تطبق عليها معاييره فضلا عن تجنب تشتيت المسئولين عن الاداء المرجو ونتائجه.

واشار الدكتور نادر رياض رئيس اللجنة ان المباديء تشمل ايضا استبعاد التفرقة بين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والتي ليس لها اي انعكاس علي مواد القانون.

كذلك استقلالية المنشأة الصغيرة في الملكية والادارة بحيث لا تزيد مشاركة اي كيان اكبر عام او خاص فيها عن 25٪ ضمانا لاستقلالية المنشأة دون حرمانها من قوة الدفع التي يمكن ان تحصل عليها نتيجة المساهمة المحدودة لكيان اكبر ذي ميزة تكنولوجية او تسويقية نسبية مما يدفع بالمنشآت الصغيرة في اتجاه الصناعات المغذية ويتيح دورا ايجابيا لمساهمة التعاونيات فيها.

واضاف ان المباديء تشمل ايضا تحديد نطاق تطبيق القانون بصورة قاطعة تضمن له الجدوي وذلك بتحديد النطاق بالمنشآت التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي مثل المنشآت الانتاجية دون الانشطة الاستيرادية والسياحية والترفيهية والمكاتب المهنية واعمال الزراعة والفلاحة وما شاكلها من انشطة غير انتاجية.

وتتضمن المباديء اهمية التمسك بمنح مزايا للمنشآت الصغيرة تتمثل اساسا في الخضوع لفئة ضريبية موحدة بمقدار 10٪ من صافي الربح خلال العشر سنوات الاولي من التشغيل وان يكون الخضوع لقانون التامينات الاجتماعية اعتبارا من السنة التالية لبدء التشغيل ويرتبط بهذا ايضا تقرير افضلية لمنتجات المنشآت الصغيرة في نظام المشتريات الحكومية وهو الامر الذي يوجد آلية تعاون بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٤/٣/٩ العالم اليوم

لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تبحث مشروع قانون تنمية المنشآت الصغيرة

د. نادر رياض

فى ظل الجهود الرامية لسن وتشريع قانون تنمية المنشآت الصغيرة بحيث يخرج إلى النور متسقا بصورة أساسية مع المشروع المقدم من الحكومة قامت لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية بمراجعة شاملة وتحليل واف لمشروع القانون من خلال دراسة مستفيضة لكافة مواده ونصوصه.. صرح بذلك د. نادر رياض رئيس اللجنة وأضاف أن اللجنة انتهت إلى ضرورة أن يراعى القانون مجموعة من المبادئ الأساسية وذلك لتحقيق الفاعلية المرجوة منه نظرا لأنه يمثل خطوة مهمة نحو رعاية هذه الكيانات وتأتى فى مقدمة هذه المبادئ الأساسية:

– أهمية إنشاء صندوق مستقل لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة يتبع رئاسة مجلس الوزراء مباشرة مع ضرورة عدم إسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعى نظرا لاختلاف توجهه – الاجتماعى أساسا – وواجباته وأدواته وخبراته عن تلك التى يفترض أن تتوافر للصندوق الذى سيكلف برعاية وتنمية المنشآت الصغيرة.

– إنشاء جهاز تنفيذى لتنمية المنشآت الصغيرة ضمن هيكل الصندوق المقترح وهذا الجهاز سيتوافر له قوة الدفع اللازمة لترسيخ دوره ومواجهة العقبات الإدارية السائدة من خلال التبعية المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، هذا بالإضافة إلى أن ذلك سيتيح سهولة توظيف الخبرات المناسبة والضرورية فيه، وعلى التوازى من ذلك يجب أن تكون كافة السلطات التنفيذية اللازمة لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة فى يد الجهاز المقترح وبالتالى فليس هناك ما يدعو لإسناد بعض منها للهيئة العامة للاستثمار نظرا لأن المنشآت الصغيرة لا تخضع لقانون الاستثمار.

– ضرورة استقلالية المنشآت الصغيرة فى الملكية والإدارة بحيث لا تزيد مشاركة أى كيان أكبر سواء أكان عاما أو خاصا فيها عن ٢٥٪ ضمانا لاستقلالية المنشآت دون حرمانها من قوة الدفع التى يمكن أن تحصل عليها نتيجة المساهمة المحدودة لكيان أكبر ذى ميزة تكنولوجية أو تسويقية نسبية الأمر الذى يدفع بالمنشآت الصغيرة فى اتجاه الصناعات المغذية ويتيح إيجاد دور إيجابى لمساهمة التعاونيات فيها.■

اتحاد الصناعات يطالب «بصندوق جديد» للمشروعات الصغيرة و«جهاز تنفيذى» يتبع مجلس الوزراء!

د . عبدالمنعم سعودى

د . نادر رياض

لـ فى تطور جديد حول مشروع قانون الصناعات الصغيرة الذى ناقشه مجلس الشورى الأسبوع الماضى طالبت دراسة أعدتها لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات برئاسة د. نادر رياض بانشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة يتبع مجلس الوزراء مباشرة وعدم اسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل «كالصندوق الاجتماعى»، كما طالبت بإنشاء جهاز تنفيذى ضمن هيكل الصندوق المقترح يتولى تنمية المشروعات الصغيرة.

يقول د . نادر رياض مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب إنه وفقاً لتلك الدراسة التى رفعها د. عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات إلى مجلسى الشعب والشورى سوف تكون جميع السلطات التنفيذية فى يد الجهاز المقترح وبالتالى فليس ثمة ما يدعو لاسناد رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة للهيئة العامة للاستثمار.

وشددت الدراسة على ضرورة أن تحظى المشروعات الصغيرة، بعد انتهاء مدة الاعفاء الضريبى التى قدرتها الحكومة بثلاث سنوات بمعاملة تفضيلية لفئة ضريبية موحدة لاتزيد على ١٥٪، وأن تكون لمنتجات المشروعات الصغيرة الأفضلية فى نظام المشتريات الحكومية.

رئيس لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات:

ضرورة إنشاء صندوق جديد مستقل لتنمية المنشآت الصغيرة تكون تبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء

أهمية منح مزايا ضريبية تتمثل فى الخضوع لفئة ضريبية موحدة بمقدار ١٠٪ من صافى الربح خلال السنوات العشر الأولى من التشغيل

لماذا تقوم هيئة الاستثمار بإنشاء وحدة لخدمة المنشآت الصغيرة فى حين أنها لاتخضع لقانون الاستثمار؟!

شريف جاب الله

مع البدء فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى القائم على أسس أهمها آليات السوق والعرض والطلب تعاظم دور منظمات المجتمع المدنى من اتحادات وجمعيات ومنظمات «كشريك فى التنمية» وقد أكدت وتؤكد الحكومة مرارا وتكرارا أهمية ذلك الدور ورأى تلك المنظمات فيما تفرضه الحكومة وتعده من اجراءات الاصلاح الاقتصادى وكذلك القوانين المتصلة به.. ورغم ذلك ومنذ البدء فى إعداد ومناقشة مشروع قانون المشروعات الصغيرة لم نسمع عن رأى تلك المنظمات واصحاب الأعمال فى المشروع الحكومى، وكأن مايعد هو أمر لايتعلق باهتمامات تلك المنظمات ولايتصل بها أو كأن مايعد هو أمر يتعلق فقط بمعدى المشروع من وزارات ومؤسسات حكومية. وهو أمر بالطبع غير صحيح على الاطلاق.. فمشروع قانون المشروعات الصغيرة يمس وبصورة كبيرة مئات الألوف من المشروعات وسيحدد مستقبل تلك المشروعات وطرق مواجهة مشكلاتها وتحفيزها ونموها وبالتالى فهو يتعلق بقاعدة عريضة من المجتمع لابد أن تدلى بدلوها وتعلن رأيها فى المشروع المعروض، ولابد أن يأخذ ذلك الرأى نصيبه من المناقشة والاهتمام، فما يعد ليس مقصورا على جهة حكومية أو وزارة بعينها ولكنه «وضع قانونى» يمس وكما ذكرنا قطاعا عريضا من المشروعات الصغيرة والتى هى بحكم الإحصاءات عصب الاقتصاد المصرى وبحكم الواقع مستقبل ذلك الاقتصاد.

لقد انتهت لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات برئاسة الدكتور مهندس نادر رياض من إعداد رؤية متكاملة عما يجب أن يكون عليه مشروع قانون المشروعات الصغيرة أكدت فيه أنه لتحقيق الفاعلية المرجوة من هذا القانون ولتأكيد قابليته للتنفيذ بما يحقق الأهداف التى يرمى إليها فإنه لابد من إنشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء وعدم إسناد هذه المهمة لجهاز قائم بالفعل كالصندوق الاجتماعى نظرا لاختلاف توجهه - الاجتماعى أساسا - وواجباته وأدواته وخبرته عن تلك التى يفترض أن تتوافر للصندوق الذى سيكلف برعاية وتنمية المنشآت الصغيرة والذى يجب أن يكون توجهه إنتاجيا فى المقام الأول، وفى هذا الاطار من الضرورى ايضا إنشاء جهاز تنفيذى لتنمية المنشآت الصغيرة ضمن هيكل الصندوق المقترح، وهذا الجهاز يكتسب من خلال التبعية المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء قوة الدفع الرئيسية اللازمة لارساء دوره فى مواجهة العقبات الإدارية السائدة أو التى قد تنشأ، فضلا عن ذلك يتيح سهولة توظيف الخبرات المناسبة والضرورية فيه، كما يلزم - تحقيقا لسياسة الدولة وتوفيرا لمستوى جيد من الأداء الحكومى - أن تكون جميع السلطات التنفيذية اللازمة لرعاية وتنمية المنشآت الصغيرة فى يد الجهاز المقترح وبالتالى فليس ثمة مايدعو لإسناد بعض منها للهيئة العامة للاستثمار نظرا لأن توجهها ونظامها يبعدانها عن المجال التخصصى لتنمية المنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى أن المنشآت الصغيرة لاتخضع لقانون الاستثمار ولاتنطبق عليها معاييره فضلا عن تجنب تشتيت المسئولية عن الاداء المرجو ونتائجه. أكد رئيس لجنة المشروعات الصغيرة بمجلس الشورى أهمية التمسك بمنح مزايا للمنشآت الصغيرة تتمثل أساسا فى الخضوع لفئة ضريبية موحدة بمقدار ١٠٪ من صافى الربح خلال السنوات العشر الأولى من التشغيل وأن يكون الخضوع لقانون التأمينات الاجتماعية اعتبارا من السنة التالية لبدء التشغيل ويرتبط بذلك ايضا تقدير افضلية لمنتجات المنشآت الصغيرة فى نظام المشتريات الحكومية وهو الأمر الذى يوجد آلية تعاون بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة، وأشار الى ضرورة تحديد نطاق تطبيق القانون بصورة قاطعة تضمن له الجدوى وذلك بتحديد هذا النطاق بالمنشآت التى تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى مثل المنشآت الإنتاجية دون الأنشطة الاستيرادية والسياحية والترفيهية. والمكاتب المهنية وأعمال الزراعة والفلاحة وماشاكل ذلك من أنشطة غير انتاجية، كذلك فهناك ضرورة لاستقلالية المنشأة الصغيرة فى الملكية والإدارة بحيث لاتزيد مشاركة أى كيان أكبر - عام أو خاص - فيها على ٢٥٪ ضمانا لاستقلالية المنشأة ودون حرمانها من قوة الدفع التى يمكن أن تحصل عليها نتيجة المساهمة المحدودة لكيان أكبر ذى ميزة تكنولوجية أو تسويقية نسبية مما يدفع بالمنشآت الصغيرة فى اتجاه الصناعات المغذية ويتيح ايجاد دور ايجابى لمساهمة التعاونيات فيها.

نادر رياض

صندوق لتنمية المشروعات الصغيرة منفصل عن الصندوق الاجتماعى.. لماذا

بداية يشرح الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات أهمية انشاء صندوق لتنمية المنشآت الصغيرة يكون تابعا لرئاسة مجلس الوزراء ويكون هو الجهاز التنسيقى والتخطيطى لتنمية المنشآت الصغيرة والترويج لنشرها والمعاونة فى الحصول على ماتحتاجه من خدمات وذلك كله بالتنسيق مع الوزارات وأجهزتها والهيئات التابعة لها ووحدات الإدارة المحلية وعلى أن تنشأ بالصندوق لجنة عليا لتنمية المنشآت الصغيرة تمثل فيها الوزارات والجهات المعنية واتحاد الصناعات المصرية، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها.. ويشرح سبب ذلك فيقول.. «من الاهمية بمكان إنشاء صندوق جديد لتنمية المنشآت الصغيرة يكون تابعا لرئاسة مجلس الوزراء دون أن يكون جزء من كيان أكبر قائم بالفعل مكبل باهتمامات واعباء أخرى قد تستحوذ على نشاطه وبالتالى لايكفل لهذه المنشآت الرعاية الواجبة خاصة أن الصندوق الاجتماعى للتنمية توجهه اجتماعى أساسا وان كان له جانب اقتصادى، بينما، تمثل تنمية المنشآت الصغيرة توجها إنتاجيا فى المقام الاول، وان كان له جانب اجتماعى، لذا فإن استقلال صندوق تنمية المنشآت الصغيرة عن تبعية الصندوق الاجتماعى وتبعيته مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء يعطى دفعة قوية لهذه المنشآت كذلك تحديد الإطار الذى يمارس من خلاله الصندوق مهمة التنسيق بالنص على إنشاء لجنة عليا لتنمية المنشآت الصغيرة تمثل فيها الوزارات والجهات المعنية واتحاد الصناعات.

جهاز تنفيذى للتعامل مع الجهات الحكومية بدلا من هيئة الاستثمار

ويطرح رئيس لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات نقطة غاية فى الأهمية تضمنها القانون الجديد فى مادته الثالثة تحت عنوان «التأسيس والتعامل مع الجهات الحكومية» حيث نص القانون على ان تنشأ فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفى كل فرع من فروعها فى المحافظات وحدة لخدمة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.. وهنا يعترض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات على ذلك مؤكدا ضرورة انشاء جهاز تنفيذى لتنمية المنشآت الصغيرة بالصندوق المنشأ بالمادة الثانية وتخصص وحدة بالجهاز وفروعه بالمحافظات والمجتمعات العمرانية الجديدة لخدمة المنشآت الصغيرة وتنوب هذه الوحدة عن مصلحة السجل التجارى ومصلحة الشركات ومصلحة الضرائب فى تسجيل المنشأة واصدار البطاقات التى تفرضها التشريعات وتنوب عن صاحب المنشأة فى استخدام التراخيص وموافقات مزاولة النشاط من الجهات الأخرى وتزود الوحدة بمندوبين عن الهيئات والجهات المختصة قانونا بالتصرف فى الأراضى التى تلزم المنشأة ويكون لهؤلاء المندوبين صلاحية التعاقد مع المنشأة فى كافة أوجه التصرف والانتفاع ويتولى إصدار التراخيص ومنح الموافقات فى الجهاز التنفيذى وفروعه عاملون من الجهات المختصة لهم الصلاحية فى ذلك.. ويقدم صاحب المنشأة الصغيرة إلى الوحدة أو أحد فروعها فى المحافظات طلبا على النموذج الذى تقدم لهذا الغرض مرفقا به المستندات التى تحددها ويمنح فور التقدم بطلبه وتحت مسئوليته ترخيصا مؤقتا لاقامة المنشأة وتتولى الوحدة موافاته بوثائق الموافقات وبتراخيص من الجهات المختصة وإصدار الترخيص النهائى كما يصل هذا الترخيص ساريا ولايحتاج إلى تجديد لحين اصدار الترخيص النهائى وتسليمه إلى صاحب المشروع ويكتفى لمنح الترخيص مباشرة النشاط فى المنشأة أن يقدم صاحبها أو من ينوب عنه اقرارا بتوافر الاشتراطات او التزامه بما توجبه التشريعات المنظمة للنشاط وتقيد التراخيص التى تمنح لصاحب المنشأة فى سجل خاص ينشأ فى الوحدة، كما يعطى لكل منشأة فى هذا السجل رقم قومى يستخدم فى جميع معاملاتها. ويشرح نادر رياض أهمية انشاء جهاز تنفيذى لتنمية المشروعات الصغيرة وعدم إسناد هذه المهمة لهيئة الاستثمار إذ ليس من المتوقع أن تولى هيئة الاستثمار الاهتمام الكافى للمنشآت الصغيرة فى ضوء حقيقة ضآلة الحجم الاقتصادى لهذه المنشآت بالمقارنة مع المشروعات الاستثمارية الكبرى التى أنشئت هيئة الاستثمار اصلا لرعايتها فضلا عن ان هذه المنشآت لاتخضع لقانون الاستثمار.

ويختتم نادر رياض المزايا المفروض وجودها فى القانون قائلا هناك حاجة إلى النص باعتبار العطاء المقدم للجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة من المنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون من توريدات من إنتاجها أو عن أعمال اوخدمات أقل سعرا إذا لم تتجاوز الزيادة فيها ١٥٪ من قيمة أقل عطاء آخر مقدم من غيرها ولايجوز الاستثناء من ذلك إلا فى حالات الضرورة التى تقدمها المصلحة العامة وبموافقة وزير المالية.. بإضافة الفقرة السابقة تعطى ميزة تفضيلية سعرية للمنشآت الصغيرة ومنتجاتها فى العطاءات المقدمة للحكومة.

جريدة الأهرام ٢٠٠٤/٣/٣٠

جهاز تنفيذى مستقل لتنمية المشروعات الصغيرة

□ **تحقيق – فتحى السايح:**

أثارت الدراسة التى أعدها د.نادر رياض رئيس لجنة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات المصرية – والتى طالب فيها بإنشاء جهاز تنفيذى مستقل لتنمية المشروعات الصغيرة يتبع مجلس الوزراء جدلا بين رجال الأعمال بين مؤيد ومعارض

الدراسة تكتسب أهميتها من أنها تأتى قبل إقرار مجلس الشعب لقانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الدورة.

وتطالب الدراسة بعدم اسناد تبعية الجهاز المقترح للصندوق الاجتماعى لأنه انشئ على أساس اجتماعى.. أما الجهاز فسيكون له دور إنتاجى وليس اجتماعيا.

«العالم اليوم» ناقشت الفكرة مع المهتمين بالصناعات الصغيرة.

عادل العزبى نائب رئيس شعبة المستثمرين باتحاد الغرف التجارية يقول إن الصندوق الاجتماعى تواجده الاساسى يعتمد على المنح المقدمة إليه وأنه مؤسسة حكومية تعمل على جذب المنح وتنفذ شروط المانحين سواء كانت حكومية أو خاصة، الصندوق الاجتماعى يعتبر «محولجى» لأنه يقوم بتحويل الأموال للبنوك والبنوك بدورها هى التى تقرض الأموال المحولة إليها من الصندوق.

ويشير العزبى إلى أن الصندوق الاجتماعى ليس جهة يمكنها أن تدير مشروعات صناعية أو خدمية أو حتى تجارية فهو جهة تمويلية فقط.

أما المنشآت الصغيرة والصناعات الصغيرة سواء كانت صناعية أو خدمية أو تجارية فتحتاج إلى آلية تتضمن العديد من أصحاب الخبرات فى تخصصات ومجالات مختلفة ومتباينة ومتكاملة أيضا حتى يمكن أن تحظى بالاستمرار الدائم لرعاية مثل تلك المنشآت وليس مجرد رعاية أسلوب استرداد الأموال وصحيح أنه لابد من إعادة دوران النقود وضخها فى منشآت جديدة غير أن هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا وجدت الضمانات والآليات للأساليب التى تستثمر تلك المشروعات حتى يمكن أن تولد ايرادات عن طريقها تعادل الأموال المقترضة لاعادة ضخها مرة أخرى.

ويوضح عادل العزبى أن الفكرة فى الاساس هى البعد قدر الامكان عن الاساليب البيروقراطية وتلك الوسائل التى تحاول أن تكون مسيطرة على الأفكار المبتكرة والتى يمكن أن تفيد هذا الاتجاه.

ويعتقد نائب رئيس شعبة المستثمرين أن وجود آلية مستقلة أكثر تخصصا قد تكون وسيلة أكثر نجاحا مما هو قائم اليوم وأن لجنة الصناعات الصغيرة فى اتحاد الصناعات بتشكيلها الحالى قادرة على معالجة الأمر.

د.حسن زكى رئيس شعبة البلاستيك باتحاد الصناعات يؤكد أن الصندوق الاجتماعى فى الاساس غير ناجح لأن الذى يمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو البنك ونجد أن البنك لا يسهل الاقراض بل إنه يضع العراقيل أمام صاحب المشروع.

ويرى أنه من الأفضل أن تكون جهات مسئولة مثل بنك التنمية الصناعية هى التى تمول مشاريع الشباب الصناعية من خلال وحدة متخصصة بالبنك أيا كانت الجهة المسئولة عن تمويل هذا البنك سواء كانت منحا أو صناديق خاصة أو مستقلة.

ويشير رئيس شعبة البلاستيك إلى أن وجود جهة واحدة يتعامل معها صاحب المشروع يدفعه للنهوض ولا يسأم من كثرة الطلبات والأوراق الروتينية والمعوقات ويساعد الشاب على تحويل أمواله إلى جهة واحدة معنية بالأمر.

السفير جمال بيومى رئيس اتحاد المستثمرين العرب يقول إنه ليس منحازا إلى جهة على حساب جهة أخرى والأمر متروك برمته إلى مجلس الوزراء ليتخذ ما يرى من مجلس مستقل أو الابقاء على الصندوق الاجتماعى ويرى رئيس اتحاد المستثمرين العرب أن الصندوق الاجتماعى لديه خبراء كما أنه جهة مسئولة عن تلقى المنح من الدول الأجنبية علاوة على أن أمواله وصلت الآن 3 مليارات جنيه وهدف الصندوق هو توفير الأمن الاجتماعى.

ويتساءل السفير بيومى هل نعطى له مسئولية جديدة ونوسع دائرته بالاشراف على الصناعات الصغيرة والمنشآت أم أن يقوم بهذه المهمة جهاز آخر مستقل ويستفاد من خبرة الصندوق الاجتماعى ماليا.

ويضيف السفير جمال بيومى أن مسألة تحديث الصناعات تستلزم توزيع المشروعات على قطاعات مسئولة ولديها خبرة فى كل صناعة خاصة بذاتها.

وتتفق مع الرأى السابق د.فينيس كامل جودة وزير البحث العلمى الأسبق وتقول إن الصندوق الاجتماعى للتنمية نشهد له أنه حقق بعض النجاحات ويمكن الاستفادة من خبراته فى ايجاد بعض الفرص للشباب ونحن نحتاج إلى صناديق جديدة وأجهزة مستقلة ترعى الصناعات الصغيرة وترعى الشباب وتهتم بهم وبصناعتهم.

ممدوح ثابت مكى رئيس الاتحاد العربى للصناعات الجلدية ورئيس غرفة الصناعات الجلدية باتحاد الصناعات المصرية يرى أننا إذا أردنا دعم الصناعة فى مصر فيجب دعمها من خلال قانون يعيد النظر فى الصناعة والذى يهدف إلى تشجيع النشاط غير الرسمى بأن يكون تحت مظلة شرعية ويكون همنا الأكبر كيف نسهل لهذا القطاع الطرق الشرعية والرسمية ليعمل فى النور.

ويتفق مع الرأى السابق مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين بغرفة القاهرة ويقول إن الصندوق الاجتماعى لم يفشل ولكن مشكلة الصندوق تكمن فى مسألة تخصيص أمواله اضافة إلى أنه يوفر فرص العمل للشباب بدلا من اللجوء إلى الوظائف الحكومية بل إنه يوفر للشباب حضانات لتدريبهم ويمنح الشباب مبالغ معينة معفاة من الضرائب لمدة 5 سنوات.

علاوة على أنه قام بتوفير وحدات تسويقية للمنتجات وأقام المعارض التسويقية للشباب فى الداخل والخارج اضافة إلى أنه يقوم بعملية التدريب التحويلى للشباب فى قطاعات كثيرة كما أنه اضاف الفرص الكثيرة لشباب القرى والمحافظات وقام بدور مهم وهو تنمية المشروعات بالمحافظات مثل الصرف الصحى والمياه والغاز إلى غير ذلك ووفر للشباب السيارات الخاصة بالسلع والخدمات.

ويؤكد رئيس شعبة المستوردين بغرفة القاهرة أن الصندوق الاجتماعى لم يفشل بعد وأن الذى حدث هو أن هناك بعض الاختصاصات أضيفت إليه ولم يكن له دور فيها مثل الصناعات الصغيرة فهو ليس معنيا بتطويرها أو بتحديثها وإنما هى من اختصاص جهات أخرى مسئولة عن ذلك أما من ناحية التمويل فإن المؤسسات المالية الكبرى مثل بنك التنمية الافريقى والبنك الاسلامى للتنمية تشترط عند التمويل أن تتعامل معها بنوك وليس جهات أخرى.

ويضيف مصطفى زكى أن تجربة الصندوق الاجتماعى ناجحة مائة فى المائة بدليل أن هناك دولا تريد أن تطبق هذه التجربة لديها بعد ثبات نجاحها.